

أسرة الطفل كريم حميدة تطالب بوقف تنفيذ إعدامه بهزلية “فندق الأهرامات”



الاثنين 27 مايو 2019 11:05 م

ناشدة منظمات حقوقية وأسرة أحد القاصرين المحكوم عليه بالإعدام في مصر من بين سبعة آخرين في قضية الهجوم على فندق الأهرامات الثلاثة، السلطات المعنية؛ بوقف تنفيذ الحكم

وفي 6 أبريل؛ قضت محكمة جنايات الجيزة برئاسة قاضي الإعدامات الشهير، ناجي شحاتة، بإحالة أوراق 7 متهمين إلى المفتي، لإبداء الرأي الشرعي في إعدامهم، بقضية “الهجوم على فندق الأهرامات الثلاثة بشارع الهرم”.

كما حددت المحكمة جلسة 22 يونيو لورود التقرير، وللنطق بالحكم مع استمرار حبس المتهمين، من بينهم الطفل كريم حميدة علي حميدة يوسف، الطالب في الصف الثاني الثانوي، مواليد 12/11/1998

وتقول أسرته في تصريحات صحفية: إنه “اعتقل في 11/1/2016، الساعة الثانية بعد منتصف الليل، بواسطة قوات الأمن الوطني وأمن الجيزة بكامل أسلحتهم ومدركاتهم من منزله بالعمرائية بمحافظة الجيزة، بزعم تورطه في قضية الهجوم على فندق الأهرامات الثلاثة في 7 يناير 2016”.

وتضيف: “كان عمر كريم وقت الاعتقال ووقوع الحادث 17 سنة وشهرين، ولم يظهر أمام نيابة أمن الدولة بالتجمع الخامس إلا في 22/2/2016، أي أنه ظل محتفيا قسريا في أروقة الأمن الوطني لمدة 42 يوما، تعرض خلالها لتعذيب قاس ومروع”.

وتؤكد الأسرة أنها طرقت جميع الأبواب “طلبا للرافة والرحمة بحال كريم”، وأنها أرسلت طلبات التماس إلى جميع المسؤولين في الدولة بإعادة النظر في القضية، ورأست النائب العام، ووزيري العدل، والداخلية، والمجلس القومي لحقوق الطفل، “ولم نلق أي رد أو استجابة”.

ووفق أوراق القضية، فقد أسندت النيابة العامة للمتهمين تهما بقيادة جماعة أسست على خلاف القانون، وأمدوها بأسلحة وأموال، وهاجموا فندق الأهرامات الثلاثة، وحازوا أسلحة نارية وذخائر، فضلا عن ارتكاب جرائم التجمهر، واستعمال القوة مع الشرطة وتخريب الممتلكات

وتقول أسرته إنه قبل النطق بالحكم، أخبرهم المحامون أن كريم لن يحكم عليه، وسيحصل على البراءة لأنه قاصر، وكل الأدلة لا تتماشى مع سنه الصغير، “ولكن صدمنا جميعا عندما تلقينا خبر توقيع حكم الإعدام عليه، وعندما تحدث المحامون إلى النيابة، أخبروها أن يعلموا القاضي أن نجلنا حدث، لكنها أكدت لهم أن القاضي يعلم ذلك”.

وانتقدت الأسرة تجاهل القاضي شهادة ابنهم، قائلة: “عندما سأله القاضي عن التهمة الموجهة له، أكد أنه لم يرتكب أي فعل، وعندما واجهه بتوقيعه على الاعترافات، أكد أنه وقع تحت التعذيب، وكشف للقاضي عن آثار التعذيب بالكهرباء والضرب، وطالب بتوقيع الكشف الطبي عليه لإثبات الحالة، لكن القاضي ناجي شحاتة رفض”.

واستبعدت الأسرة أن يرد المفتي حكم المحكمة في إعدام نجلهم، قائلة: “موقف المفتي تحصيل حاصل، ولا يمكنه تغيير شيء، فلو أرادت الدولة إعدامهم فلن يحول شيء دون قرارها”.

وتؤكد أسرته أن “كريم لا ينتمي لأي جماعة أو حزب، وكان فتى يدرس في الصف الثاني ثانوي ليس له هم إلا الدراسة ومخالطة أقرانه واللعب واللهو معهم، ليس له أي ميول دينية، أو سياسية”

وبشأن ملابس ضمه إلى قضية فندق الأهرامات الثلاثة، تقول أسرته: "إن أول متهم في القضية، حسن إبراهيم، طلب منه ضابط أمن الدولة أن يدلّه على آخرين من أجل إطلاق سراحه، ووقف الضابط بالمدرعة أسفل منزله، ووعده بفتح باب المدرعة، والسماح له بالذهاب إلى منزله حراً في حال دلّه على خمسة آخرين، وكان الوعد من الضابط بمنزلة طوق نجاة له بعد أسبوعين من الإخفاء القسري والتعذيب".

وتتابع: "فما كان منه إلا أن عدد له أسماء أصدقائه الذين يعرفهم، وبالفعل ألقى القبض عليهم، وقرر الضابط بحسن ولم يطلق سراحه، وحصل على حكم بالإعدام، وعندما ذُكر الضابط بوعده نهره، وانهار عليه بالسباب والشتم ساخراً منه".

وعن وضع الأسرة الاجتماعي، تقول الأسرة: "نحن فقراء نسكن في غرفة واحدة في الدور الأخير من أحد العقارات، ملحق بها بهو ومطبخ وحمامان صغيران، ما ينقض الاتهامات الموجهة لنجلنا بقيامه بتمويل الجماعات الإرهابية، ولما جاء أحد الأشخاص من قبل القاضي ناجي شحاتة لمعاينة المكان تساءل: أين المال إذا كانت الأسرة تسكن في غرفة فوق السطح؟".

وكان كريم يعمل في مستشفى طبي ويساعد الممرضات في علاج المرضى وإعطائهم الدواء والحقن وقياس ضغط الدم، وكان لا يتقاضى أجرًا من البعض، ولم يعلم المرضى بقدره إلا بعد اختفائه، كان يحاول مساعدة أسرته المكونة من سبعة إخوة